تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية
خلال فترة (1954 -1956)

أ.محمد خيشان
قسم التاريخ
جامعة الجزائر

مقدمة:

من الضروري في الوقت الراهن بعد أكثر من نصف قرن من اندلاع الثورة أن نعطي للبحث التاريخي في تاريخ الجزائر، وتاريخ الثورة تحديدا الأهمية القصوى اقتداء بماهو معمول به في الدول المتقدمة، لأن ذلك يكتسي دورا مميزا، خاصة إذا تمكّنا من فرز خريطة علمية تخص المواضيع التي مازالت الدراسات حولها شبه منعدمة وهذا لأننا نريد أن نصوغ بعدا آخر وهو البحث عن امتداداتها واتجاهاتها السياسية والإيديولوجية وحتى الجغرافية.

ومن هذه الرؤية تندرج أهمية هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها تحليل مسار موقف الجامعة العربية من تطورات القضية الجزائرية (1954 -1956) من الزاوية الدبلوماسية، حتى نوضح ولو بشكل مختصر الدواعي التي جعلت أعضاء البعثة الخارجية تراهن على دور الجبهة الدبلوماسية لأن ذلك - في نظر المختصين - هي المعركة الصعبة في معادلة الحرب، ليس بالسهل نجاحها. ولهذا كانت جهود البعثة منذ استقرارها بالقاهرة وهي تسعى في عمل دؤوب لتوطيد علاقاتها بالهيئات والمنظمات الجهوية منها وأهمها هيئة الجامعة العربية كجزء من تصورها الاستراتيجي في مجال العمل الدبلوماسي، أخذا واستعابا من رواسب تجربة الوطنيين الأوائل في ذات المجال كالشاذلي المكي وأحمد مزغنة، وعلاوة،

على التأثير الذي تركه كل من أحمد مصالي الحاج، الشيخ البشير الإبراهيمي في نفس المجال في مطلع الخمسينيات بالقاهرة.

وعلى أنقاض تحركات هؤلاء تشكلت مرجعية سياسية غنية بالتجارب والدروس وجدها الوفد مهيأة تنم في تشكل أرضية خصبة تساهم في انطلاقة حقيقية للعمل الدبلوماسي عند بداية الثورة ومنها اتضح اتجاه اختصر الطريق مباشرا في ربط علاقته مع الجامعة العربية التي نظر إليها وقتذاك الفضاء السياسي الأقرب إلى تصوره العملي من الناحية القومية والجغرافية، وهي القناة الأولى التي حرص على استغلال دوراتها، للتنسيق مع شخصياتها السياسية حول الكيفية التي يتم بها تناول القضية الجزائرية في وقت ازداد الاستعمار الفرنسي تصلبا شرسا في المجالين السياسي والعسكري في المغرب العربي، ففي الحقيقة هذا المنحى لم يكن جديدا على الاستعمار ولا على بصيرة المناضلين الجزائريين، خاصة بعد ما شاهدوا بأم أعينهم ما حدث في الثامن ماي من مجازر وانتهاكات خارقة، وهو التاريخ الذي وضعت الحركة الوطنية الاستقلالية المتمثلة في حركة الانتصار للحرية الديمقراطية (ح.إ.ح.د) خليتها السياسية الأولى بالقاهرة، لإدراكها المسبق لدور مصر وثقلها السياسي.

ولذلك سارت في هذا الاتجاه بتأكيد حضورها في كل الاجتماعات واللقاءات، بنية إسماع الأشقاء العرب صوت القضية

الجزائرية منذ أن قصدها ثم استقر بها الشاذلي المكي باسم حزب الشعب الجزائري سنة 1945. الذي لم يخرج عمّا كان معتمدا آنذاك من لقاءات ومشاورات مع وفود الحركات السياسية المغاربية، وكتابة البيانات والعرائض في إطار مغاربي داخل رواق الجامعة العربية. فما كان من هذه الأخيرة سوى الاستجابة لتلك المطالب تحت هذا الغطاء على أساس أنها قضية واحدة، لكنها بقيت متحفظة من اتخاذ أي موقف تجاهها، نظرا لحداثة نشأتها على الساحة السياسية، وعدم اتضاح نهج الحركات السياسية المغاربية اتجاه الاستعمار هي كلها عوامل وخلفيات جعلت من الجامعة العربية تتباطأ في إظهار موقفها الرسمي وهذا يعود في تقديرنا إلى عاملين أساسيين: الأول بدا من تعثر العمل العسكري الوحدوي الذي تجلى في عدم انطلاق الثورة المسلحة المغاربية في زمن واحد، والثاني هو خوفها – الجامعة – عن مستقبلها السياسي كهيئة إقليمية حديثة العهد تبحث عن مكانة في تركيبة النظام الدولي.

لهذين العاملين ظلت الجامعة متحفظة عن موقفها من القضية الجزائرية، منتظرة ما ستسفر عنه التحضيرات الأولية التي تمت تحت غطائها بالقاهرة، إشارة إلى الجهود المبكرة التي رصها وفد (ح.إ.ح.د) بداية من استقرار الشاذلي المكي بالقاهرة وانضوائه تحت مظلة مكتب المغرب العربي منذ مطلع 1947 وصولا إلى

التحاق كل من أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر بالقاهرة خلال سنة 1952. تحت دافع المضايقة والمتابعة اللتين فرضتهما الحكومة الفرنسية على المناضلين في الحزب بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 والتي أفرزت نفقا سياسيا بدا الهؤلاء يشعرون فعلا تشكل ملامح أزمة حقيقية في ظاهرها العام أو ما اصطلح عليها فيما بعد بأزمة 1953، التي كان جزءً من جانبها إيجابيا بالنظر إلى ما آل إليه الحزب وما عرفه من تطورات وتشنجات، برزت في ذلك الاختلاف والتصادم بين تيارات الحزب حول مسألة العمل المسلح، العام الذي أوحى لتيار منظمة الخاصة بأن ظروف ذلك الوقت تدعم فكرتهم – العمل المسلح – فمن خلفية كل ذلك الزخم وجدت دعوة "توجه كل الجهود وتركيز كل الاستعدادات للعمل المسلح" ضالتها في الساحة الوطنية، مستفيدة من الوضع الإقليمي والجهوي الذي شجع عناصر تركيبة الوفد تحت تأثير محمد بوضياف قبول مبدأ لانضمام وتأييد عمل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل.ث.و.ع.) متمحوراً حول التحضير لتفجير فتيل الثورة الذي ستتبناه فيما بعد جبهة التحرير الوطني والتي سيتشرف العناصر الثلاثة مشكلين وفدا باسمها في القاهرة، يكون جاهزا عند انطلاق الثورة، فلذلك وعلى محمل الجد أخذ كل واحد على عاتقه مهام محددة، فقد تكلف أحمد بن بلة بالقضايا العسكرية وحسين أبت أحمد بالمهام الإعلامية

ومحمد خيضر بالشؤون السياسية والدبلوماسية كناطق رسمي مفوض من قيادة الثورة للتحدث باسمها، حيث أقدم حسب ما تقتضيه مسؤوليته كفعل يحتاج إلى مباركة من الأشقاء في مرحلته الأولى تقديم إشعار مسبق للجامعة العربية حول ما كانت تمارسه فرنسا في الجزائر من انتهاكات في وقت لازالت الثورة لم تندلع بعد، وكأن بخيضر أراد أن يلفت انتباه الجامعة العربية (ج.ع) في حالة اندلاع الثورة، فإن السلوك التدميري المعتمد من طرف الجيش الفرنسي سيتضاعف إلى أكثر من مرة، فمن ذلك إذن على (ج.ع) أن تستعد لإعلان موقفها حسب الظرف، إنها الفكرة التي بينتها الرسالة التي وجّهها إلى أمينها العام بتاريخ 16 جانفي 1954 حاثا وطالبا من أمينها العام إدانة كل ما يحدث في الجزائر من انتهاكات وسياسات القمع التي تنفذها السلطة الفرنسية في الجزائر وكذا اتخاذ موقف معارض لضم الجزائر إلى نظام دفاع الكتلة الغربية، وإعلان حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة.[1]

لكن سرعان ما تغير موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية بعد صدور وثيقة باندونغ المؤيدة لشرعية النضال الجزائري، التي رأت فيها الجامعة فرصتها التاريخية للخروج من صمتها وتخوفاتها، خاصة تلك المتعلقة بمستقبلها السياسي وشكل موقف القوى الكبرى المتوقع تجاه كل ما تعلنه من مواقف وآراء

تعبيرا عن دورها القومي التضامني مع القضايا المغاربية، ولهذا رأت الجامعة في وثيقة باندونغ منعرجا هاما في الظرف الذي كانت تتحين فيه ظهور مثل تلك المواقف، لتعتمد عليها كمرتكز يمكن أن تقوي به ما ستقدم عليه، خاصة وأن واقع القضية الجزائرية كان ينذر بالتعقد والتأزم الحادين، فجاءت الوثيقة كمتنفس لتصور الجامعة مما حفّزها إلى تغيير موقفها السلبي الذي طبع تعاطيها مع القضية الجزائرية قبل وبعد انطلاق الثورة، وهي النظرة التي كانت تقلق مصالي الحاج وبقي متخوفا منها، بالرغم من الوزن النضالي الذي كان يتمتع به داخل الأوساط العربية، ومع ذلك لم يبق ينتظر ما يمكن أن تقدمه الجامعة من دعم بحكم معرفة واحترام مسؤوليها لشخصيته – مصالي الحاج – إنه الهاجس الذي مثل باعث قلق جعل الرجل يستصغر صورة الموقف التي ظهرت به الجامعة في تلك الظروف، حيث نظر إليها بغير الرضا، لأن من وجهة نظره لا يستجيب فعلا لحاجيات القضية الجزائرية، خاصة وأنه كان يتوقع أكثر مما قدمته الجامعة بالنظر إلى الوقت الذي قضاه في التعريف بالقضية الجزائرية في القاهرة. وعلى هذا القدر القليل ظل يفتش في أنجع السبل بحثا عن المنافذ التي تمكنه من الولوج إلى عمق الجامعة ليدفع بها إلى مراجعة مواقفها في الوقت الذي تندلع فيه الثورة، وفي الوقت نفسه بقي يطاوع الزمن لدفع النظام المصري المنضوي تحت لواء الجامعة العربية الخروج من حالة

الجمود التي فرضها الفكر الاستعماري على الذهنية العربية حتى يضمن استمرار حالة الغياب الكلي للمواقف القومية الممكنة الظهور، التي قد تؤدي إن حدث العكس إلى اجتثاث أزمة الخوف من الواقع السياسي الفرنسي.

وهي الفكرة التي أراد أن يوصلها مصالي الحاج من خلال الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 20 أكتوبر 1954 حول الوضع في الجزائر بحقائقه وفحوى لقاءاته مع الشخصيات السياسية العربية والإسلامية أثناء زياراته للقاهرة سنة 1951، موضحا بشكل عام رؤية الحزب للوضع الجزائري المتردي الذي نتج عن سلوك الاستعمار المنتهج المتجه نحو المزيد من الضغط والمضايقة ضد الجزائريين، الأمر الذي استدعى في نظره وقفة عربية واسعة تعبر دون أدنى شك عن رفضها المطلق لكل السياسات الفرنسية التي اتبعت والتي ستتبع في الجزائر، من هناك أراد أحمد مصالي الحاج عرض حال لوضع الجزائر، ثم طالبا ما يجب تقديمه للأشقاء العرب بقوله: "وقد وقعت أحداث كثيرة خلال هذه السنوات الأربع في القطر الجزائري أعلن فيها الشعب التفافه حول قاداته الذين عبروا باسمه عن رغباته وأدى ذلك إلى اصطدامات مع المحتل الغاصب (...) دل على أن المستعمر الفرنسي ما يزال عند موقفه من تجاهل مطالب الأمة الجزائرية (...) لذلك اتجه الشعب الجزائري نحو إخوانه العرب يرجو منهم العمل على رفع القضية

الجزائرية إلى الأمم المتحدة (...) وقد اتصل ممثلنا في القاهرة بسيادتكم بهذا الموضوع، ثم قدم لكم باسم حزب الشعب الجزائري مذكرة تبين اختصاص الأمم المتحدة بدراسة القضية الجزائر، كما كلف السيد عابد بوحافة بحملها رسالة إلى جلالة الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية، طالبين منه تبني عرض المسألة الجزائرية على الجامعة العربية أولا ثم الأمم المتحدة ثانيا.(2)

بقي موضوع تدويل القضية الجزائرية يتأرجح بين تحفظ الجامعة العربية عن موقفها، والذي عكس في حقيقة الأمر تخوفها المسبق من فشل اندلاع الثورة، وفي الوقت نفسه انتظار ما ستسفر عنه الوساطة السعودية داخل رواق الجامعة لرفع ذلك التحفظ، فمن التحفظ إلى الوساطة لم يتغير الوضع في شيء، فظل موقف الجامعة غير واضح ولم يطرأ عليه أي تغير من باب تقدير الجامعة لما حققته الثورة خلال أشهرها الأولى والتي أثبتت فيها حركة صمود رائعة لم تكن تتوقعها الدول العربية التي كانت تشكل مجلس الجامعة والتي كانت تتريث حتى تتأكد من حقيقة نجاح العمل المسلح في الميدان وقد ثبت هذا من خلال اتساع نطاق العمل العسكري في الداخل شمل كل المناطق العسكرية التي حددتها القيادة في اجتماعاتها قبل 01 نوفمبر 1954، ضف إلى ذلك الوقع الحيوي الذي خلفه قرار مؤتمر باندونغ الذي كان يدعو بإلحاح إلى إدراج

المسألة الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955. والذي بموجبه تحول قسم هيئة الأمم المتحدة التابع لوفد الجامعة العربية الدائم بنيويورك إلى غرفة عمليات لإدارة تلك المعركة، إذ أنه قام بمد وفود تلك الدول وغيرها بالمعلومات اللازمة حول المسألة الجزائرية، وكذا تسهيل اتصال الوفد الجزائري (امحمد يزيد وحسين آيت احمد) بالمندوبين العرب والأسيويين والأفارقة داخل هيئة الأمم المتحدة [3].

وهو القرار نفسه الذي تبنته أربعة عشر دولة إفريقية وأسيوية رسميا وعلنيا في مؤتمر باندونغ 1955، والذي كان بطبيعة الحال وراء احتكام الجامعة العربية إلى مبدأ مساندة مصوغة القرار، ليكتمل بذلك التحرك الإيجابي المعلن والمراد ترجمته على أرض الواقع، وقد تبين ذلك عندما شعرت فرنسا بخلل غير مسبوق مسّ كبد تصورها المتمثل في التصدع الذي لحق بما كان يسمى لديها - الجدار السياسي الفرنسي - الذي ظل مفروضا منذ أواخر عقد الأربعينيات وهي فترة ليست بالقصيرة، خاصة إذا اعتبرنا سنة 1949 هي السنة التي قررت فيها فرنسا وضع الجزائر تحت المخطط الأمني للحلف الأطلسي. وقد تحول فيما بعد ذات الجدار إلى حافز محرك دفع بعناصر الوفد المتواجدة في كل من القاهرة ودمشق إلى كتابة جملة من العرائض والمذكرات السياسية إلى الجامعة العربية والحكومات العربية، لحث كل

واحدة منها لمزيد من تكثيف جهودها السياسية في سبيل القضية الجزائرية، قصد الوصول إلى الظهور بموقف عربي موحد يحظى بالاهتمام والمتابعة في هيئة الأمم المتحدة.

ويرجع الفضل في كل هذا إلى تلك الحوافز التي أوجدها الوفد والطريقة التي قدم بها تحركاته التي صوبها صوب الجامعة وبعض الحكومات العربية، وقد عمل انطلاقا من ذلك على إقناع في بداية الأمر الجامعة العربية بأهمية دعم الثورة الجزائرية في هذه الظروف بالذات، نزولا لرغبتها التي كانت تبحث عن الضمانات التي تجسد حقيقة انتصار الثورة شيئاً واقعاً على أرض الواقع من خلال اتساع نطاقها السياسي والعسكري في الداخل والخارج، وهذا ما كان ليتحقق لولا الجهود التي بذلها الوفد في المجال الدبلوماسي، والتي انصبت في اتجاهها الكلي على استغلال وتوظيف في - آن واحد - الجبهة العربية، لتحقيق أهم المرمى كان مركزا عليه في أجندته، هو تدويل القضية الجزائرية على المستوى العربي ثم تحويلها إلى رواق هيئة الأمم المتحدة (هـ.أ. م)، وهنا نشيد في هاته المسألة بالدور المصري في التأييد والمساعدة، فدور المملكة العربية السعودية سياسيا عن طريق وفديها الدائمين لدى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى دور إذاعتها التي كانت تعبر دائما عن قلقها، لعدم توفرها على الوثائق والمعطيات السياسية والعسكرية اللازمة، للرد عن أقلام الصحافة

الفرنسية، وهذا ما لمسناه في مراسلات عديدة كانت توجهها ذات الإذاعة إلى مكتب الوفد بالقاهرة طالبة فيها من محمد خيضر تقديم ملف كامل يتضمن كل ما يخص التطورات العسكرية والسياسية للقضية الجزائرية وكذا إرفاقه بصور للزعماء والنشاط العام[4].

وقد تركزت جهود وفد جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و) خلال فترة 1954 -1956 على نقل حقائق حول العمل الثوري، الذي كان يتسم بالتوسع والشمولية في الداخل إلى الرأي العام العربي والدولي، حتى يطلع بنفسه على حقيقة الوضع في الداخل، والذي كان في أحسن الظروف مأساويا وهذا نتيجة لممارسات السياسة الفرنسية التي ظلت تتفنن في ابتداع أساليب القمع والتقتيل، مسخرة في ذلك كل طاقاتها العسكرية لإعاقة تنامي حركة النجاحات التي حققها الوفد (ج.ت.و)على حساب الدعاية الفرنسية. وهذا لا لغرض سوى لإعاقة خطة التدويل التي ما فتئت تحقق نجاحات متتالية باهرة النتائج التي تحدت رغم محدودية إمكاناتها، حنكة الدبلوماسية الفرنسية المعروفة بزخمها التاريخي وإرثها الاستعماري المدعومة من دول الغرب كله، وهو المنطلق الذي كان في تقديرات الحكومة الفرنسية كافيا لوحده لقلب المعادلة وفق التصور الذي رسمته، لعلها تنجح في تفكيك الجبهة العربية التي ما لبثت أن شكلت دعاية مضادة ساهمت في

التـأثير علـى المواقـف المؤيـدة للطـرح الفرنسـي علـى مستوى(هـ أ م) سـالكة في ذات الوقـت مسـعى إضـافيا يصـب في اتجـاه التصـدي للرؤيـة الفرنسـية الـتي كانـت ترمـي في كـل أبعادهـا إلى فرنسـة القضية الجزائرية أي– فرض الحل الذي يخدم أهدافها ومصالحها في الجزائر وبحيرة المتوسط على المدى البعيد -.

وقد نتج عن هذا الدور توافق النظرة بين طروحات التأييد الخارجيـة الـتي عـبرت عنهـا حكومـات الـدول العربيـة، وكـذا طروحـات الوفـد الجزائـري في شـقها الدبلوماسـي، مـا دل علـى أن عمل هذا الأخير أي – الوفد – كان مدروسا دراسة معمقة واعية تهدف إلى تحقيق مآرب محددة، تماشيا وتأقلما مع التطورات التي عرفتها الثورة على الصعيدين العسكري والدبلوماسي، وهنا لابد أن نشير إلى أن الانتصار الدبلوماسي الهام الذي أحرزه الوفد من خلال موافقة هيئة الأمم المتحدة على تسجيل القضية الجزائرية في دورتها العادية، انطلاقا من قناعتها التي كانت تؤكد حقيقة تأزم الوضع في منطقة المتوسط بسبب بقاء القضية الجزائرية عالقة دون حل، وهو اعتراف ضمني من أعلى هيئة دولية هي (هـ.أ.م) كدلالة على التفاتة سياسية مهمة، جاءت تتمة وتثمينا لكل التحركات قامت بها الجامعة العربية، وكتلة الأفروآسيوية على المستوى الجهوي من جهة، ومن جهة أخرى داخل رواقها، فأصبحت (هـ.أ.م) أمام أمر واقع يدعوها ويحفزها في آن واحد على التفكير الجدي

في إيجاد تسوية قانونية لتداعيات (القضية الجزائرية)، بدل تركها تفرز آثارا سلبية بدون شك على حساب الأمن والسلم في منطقة المتوسط.

وقد انبنى هذا الموقف على خطاب جديد جمع في مضمونه كل المقترحات والتحفظات التي قدمتها الدعوات السابقة حتى اقترب إلى حد اعتباره عصارة تلك الدعوات نفسها، وعلى ذلك عكفت الهيئة الأممية على أمل إيجاد حل سلمي للمسألة، من نافذة إقناع الطرفين الفاعلين في الساحة الدولية، ضم جهودهما إلى جهود المنظمة الأممية لحسم القضية حسما نهائيا، كجزء من السياسية الدولية التي كانت ترمي حين ذاك إلى معالجة إفرازات الحرب الباردة، بالحكم أن فترة 1954 -1956 التي نعنيها في هذا البحث لم يحدث فيها أي تقارب في الرؤى والمواقف بين الطرفين المتصارعين حول المسألة الجزائرية، مما كان يوحي في الوقت ذاته وفي الكثير من الأحيان استنفاد إمكانية الوصول إلى حل سلمي تفاوضي [5]، فبذلك أصبحت المسألة في حاجة إلى تدخل (هـ.أ.م) بناء على ما يخول لها القانون الدولي، درءً لما قد يكون من نتائج يزيد المسألة تعقيدا، جعلها تتبنى القرار السابق تفهما منها لرسائل المنظمات الجهوية التي لم تتوقف في دعم القضية الجزائرية رغم ضغوطات القوى الكبرى، ولكل ذلك تحركت بعامل دولي دفع بها أن تقبل نهائيا استعدادها للتعاطي مع ملف القضية الجزائرية

المطروح على مجلسها، وهذا في تقديرنا ما كان أن يتحقق لولا الدعم الواسع الذي تلقاه الوفد من الجامعة العربية وكتلة الآفروآسيوية وتأكيد دول هاتين الكتلتين بقاءهما وراء متابعة الملف الجزائري على مستوى هيئة الأمم المتحدة حتى يتم تسجيله رسميا في أجندة جمعيتها العامة.

بعد هذا النجاح، سارع محمد خيضر إلى تقديم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية هادفا من ورائها تحقيق هدفين اثنين: الأول هو الإعتراف بالجميل والثناء للأمانة العامة ووفدها الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة على ما بذله من مجهودات لتدويل القضية الجزائرية، و لفت انتباه الأمين العام هو (هـ. أ. م) على أهمية القضية الجزائرية كقضية مركزية بالنسبة للقضايا المغاربية والعربية على حد سواء، فإذا سارت هذه القضية سيرا سليما نحو منطقها وتطورها الطبيعي، فإن ذلك يعود بخير كبير على القضايا العربية التي ترتبط بها. ومن المعلوم أن القضية الجزائرية إذا أصيبت بنكسة - لا قدر الله - فإن ذلك يعتبر نكسة لكل القضايا العربية.(6)

عند هذا المكسب الدبلوماسي الهام بقي في نظر وفد (ج.ت.و) سوى مراسلة حكومة الولايات المتحدة الامريكية أملا في النجاح رسميا بقبول وفد جزائري على أراضيها وهو ما قام به محمد خيضر في رسالة له إلى وزارة العدل الأمريكية لتسمح لآيت أحمد

بالإقامة الشرعية في أراضيها، ليمثل الجزائر في إطار حركة تحرير شمال إفريقيا المكونة من الحركات الاستقلالية المغاربية الثلاث [7]. حرصا منه كمفوض عن قيادة الثورة بضرورة وجود وفد دائم مكلف خصيصا لتمثيل الثورة لدى (هـ.أ.م)، حتى يتمكن في كل الظروف من الوقوف الفعلي على كل ما يخص قضيته من تطورات في أي اتجاه هي متجهة.

وعلى مجمل هذه التطورات التي حققها الوفد الخارجي في عمله الدبلوماسي، راحت فرنسا كعادتها في اتجاه خلط الأوراق، بممارسة أسلوب التشويش الدبلوماسي على المواقف الدولية المؤيدة للقضية الجزائرية، مبدية في ذلك سعيها العلني المباشر على تدويل أزمة صراعها مع جبهة التحرير الوطني، تيمنا بما يقتضيه عرفها السياسي الاستعماري المعروفة به على المستوى الدولي، عندما تكون أمام مثل هذه القضايا، لعلها تحقق ما خطه سياسيوها لتدويل الحرب الجزائرية، انطلاقا من أدبياتها التقليدية الملفوفة بأنسجة مكرها الخبيث، مقترحة في ذلك الإطار وكأن بالمشروع كان جاهزا لاقتراحه وتنفيذه جاهدة على إيقاع الاتصالات السرية المفخخة لإيقاع المفاوضين الجزائريين في خدعها السياسية، لعلها تصل إلى فبركة وإحداث عثرات منظمة تحمل في صلبها أهدافا بعيدة المدى، منها على سبيل المثال، إحباط كل القفزات التي حققها الوفد الخارجي على المستوى الدولي، وهذا في حد ذاته يمثل

تقليدا عريقا عرفت به السياسية الفرنسية في تعاملها مع مستعمراتها، خاصة في حالة إظهار هاته المستعمرات سلوكا مميزا يترجم حالة من حالات الإستقاظة الهادفة، التي تتولد عنها تصورات علاجية تجعلها تصل إلى سبيلها في ظرف زمني قياسي.

ففي الحقيقة في مثل هذه المواقف نجد الحركات المدافعة والباحثة عن حقوقها، تتولد لديها استعدادت مضاعفة تعطيها القدرة على التصدي لكل المشاريع الاستعمارية الرامية إلى استئصال شخصيتها من الوجود، وقد وجدنا في هذا الإطار، في كل بيانات ومواقف ومراسلات الوفد، كل الدلالات المعبرة على اطلاعه الكبير على فصول السياسية الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، جعلته يرتقي إلى مستوى عال من الوعي السياسي من خلال تفطنه واحتراسه من كل ما كانت تجوب به عقول الحكومة الفرنسية من مؤامرات ودسائس، من باب الاحتياط، ما دامت معادلة الصراع غير متوازنة وهي في صالح فرنسا بطبيعة الحال، فما كان مطلوب من الوفد سوى أن يكون ملما ومطلعا بشكل جيد وموسع على خبايا السياسة الفرنسية، وهذا ما جعله يظهر جاهزا في الرد على كل ما تأتي به فرنسا من مبادرات في هذا المجال، وقد استشعرنا هذا في فحوى مذكرة سياسية لمحمد خيضر وجهها إلى الأمين العام للجامعة العربية، لاطلاعه على محتوى الخطة الفرنسية الجديدة، موضحا فيها محاولة التدويل

التي باشرتها الحكومة الفرنسية، الرامية إلى إقحام الدول العربية في مسعاها، متظاهرة فيها على أنها خطة مشتركة فرنسية عربية تبحث عن حل للقضية الجزائرية، لكن حقيقة الحقيقة تبدو من خلال مضمون رسالة خيضر أن فرنسا همها الأول في تلك الظروف هو زعزعة المواقف العربية المؤيدة للقضية الجزائرية، أو بالأحرى التقليل من الثقل العربي على الساحة الدولية وفي الأخير منبها إياها إلى خدعة ومغبة السقوط في مسعى الحكومة الفرنسية، لذا طلب من أمينها العام تقديم تلك المذكرة إلى الدول العربية الشقيقة لتبذل مساعي أخرى لدى الدول الإفريقية والآسيوية الصديقة والدول العربية التي يهمها الأمر لإحباط هذه المحاولة[8].

إذن فمن خلال الرسالتين يدرك المتمعن في مضمونهما أن الوفد الجزائري استثمر كل الإمكانيات التي كانت في حدود مجاله، لكسب معركة التدويل على الساحة الدولية كإحدى الرهنات التي اضطرت الثورة على نجاحها من الزاوية الاستراتيجية، فعلى خلفية ذلك أقدمت مكاتب الوفد المتواجدة بالمشرق العربي على ترجمة هذا الهدف، وعلى ما يبدو فقد تجسد جزء منه من خلال حركة تنسيق التي عبرت عنها تلك الرسالتان السالفتا الذكر، واللتان ركزتا على الدور الذي يجب أن تلعبه الدول العربية في الظرف الذي بدأت فيه فرنسا تعمل على إنجاح أسلوب الاحتواء الشامل لتطورات الصراع، ولهذا لمسنا في فقرات

المذكرتين أسلوب التحذير موجها أساسا لمسؤولي الحكومات العربية من مغبة السقوط في اللعبة الفرنسية الجديدة مع لفت انتباههم وفي الوقت نفسه إلى ضرورة تكثيف العمل التنسيقي التشاوري، بحثا عن السبيل الذي يؤدي إلى إحباط وإفشال المشاريع الفرنسية ذات الصبغة الإحتوائية .

و في هذا الإطار أي - جلب انتباه الدول العربية - حول ما يدبر ضد القضية الجزائرية، حث عبد الحميد مهري في مذكرته المؤرخة في 22 مارس 1956 التي ضمنها ملحقا خاصا بالعمليات العسكرية، في شكل ملف قدمه في بداية الأمر إلى وزارة الخارجية السورية ثم وزّعت نسخا منه إلى حكومات كل من لبنان والأردن والعراق التي كان يتواجد بها مكتب (ج.ت.و) يديره أحمد بودة. والظاهر أن ذلك التحرك هو بداية وضع قاعدة دبلوماسية تؤسس بمرجعية نضالية تخصب في الأوقات المتأزمة الحرجة الظروف حركات إقلاع جديدة تملأ الفراغ وتتجاوب مع الأحداث المستجدة، التي ولّدت لدى القائمين على الأمن الدبلوماسي حسا أخصب منطق التحرك والتفكير الظرفيين، للتمكن من صياغة مواقف معاكسة ظرفيا هي الأخرى حسب طبيعة المرحلة، تعمل في الحين على تجاوز المأزق وهو الدور الذي اضطلع به عبد الحميد مهري عندما استجاب على الفور لمجمل طلبات الحكومة العراقية جعل في متناولها زخما من الحقائق

والمعلومات عن تطورات الثورة الجزائرية حتى تستند عليها كأرضية عند اتخاذها موقف يدعو إلى تأييد القضية الجزائرية ونصرتها في المحافل الدولية والإقليمية، لأن الدول العربية في وضعها حين ذاك كان من الصعب عليها اتخاذ مواقف مشرفة لأنه وإلى غاية هذه الفترة، إذا أخذنا العراق كأنموذج نجده ما زال منقوص السيادة لبقاء ارتباطه بالحكومة البريطانية، ومع ذلك لم يتأخر في شجب كل فروع سياسة القمع التي أقرت الحكومة الفرنسية اتباعها ضد الدول العربية، وما زيارة ڤي موللي إلى بريطانيا في هذه الفترة إلا تعبير صادق على نيتها الخبيثة ضد الحكومات العربية تحت ستار التهديد كنوع جديد من الضغط لعلها تصل إلى دفع الحكومات العربية إلى مراجعة مواقفها في الاتجاه الذي يخدم الدبلوماسية الفرنسية، على أنها مصممة بعزم على تصفية القضية الجزائرية [9].

قدمت مذكرة عبد الحميد مهري قراءة سياسية معمقة للوضع العام في الجزائر، بنية تحريك ضمير الحكومات العربية، حتى تعرف وتتفطن في آن واحد للمكائد التي كانت تحبكها الدوائر الفرنسية، لغرض جر الدول العربية إلى التصور السياسي والأمني الذين ظلت تنتهجهما الحكومة الفرنسية اتجاه القضية الجزائرية منذ مطلع 1956، لعلها تنجح في تصفيتها وتطويقها نهائيا. لكن القرائن التي كانت ماثلة على ساحة الواقع في الميدانين

السياسي والعسكري، كانت تشير إلى دلالة واضحة، على أن منظورها المعتمد لا يصلها إلى مراميها، ولذلك اضطرت إلى إحداث تغيير جوهري في سياستها الخارجية حيث بدأت بالتأثير على الدول والحكومات التي اختارت مبدأ تأييد القضية الجزائرية، للتأكد اليقيني الذي ظل يغذي هذه الدول من عدم صدق المزاعم الفرنسية وكذا تضعضع موقعها في الجزائر على المستوى العسكري الناتج عن فشلها الذريع في إخماد نار الحرب، رغم إمدادات الدول الغربية والحلف الأطلسي لجيشها المرابض بالجزائر، والتي مثلت في آنها حقائق ناصعة ترجمت كلها حالة الاهتراء العام الذي شمل كل النواحي، وبخاصة الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية، الأمر الذي دفع بالوفد إلى المضي بخطى واضحة معززة بأدلة استقاها من الواقع الميداني للثورة والتي برهنت وكشفت فعلا عن ذلك العجز الذي مني به الجيش الفرنسي في الداخل، الذي توافق زمنيا مع النجاح الباهر الذي حققته دبلوماسية الوفد على المستوى الخارجي، خاصة عندما تأكد لدى الحكومة الفرنسية فشلها الذريع في إقناع الدول التي ساندت القضية الجزائرية للعدول عن موقفها إنها حقيقة مثلت فعلا واجهة مأسوية ظلت مسدلة بظلالها طوال فترة 1954 -1956 على الخط الفرنسي المتبع في الجزائر، وهذا في حد ذاته عبر عن خطورة المرحلة وتأزم القضية الجزائرية، وكأن بالدبلوماسية الفرنسية قدمت اجتهادا دبلوماسيا تمكنت

من خلاله إقناع التيار الدولي المؤيد لفكرة التدويل بضرورة بذل هو الآخر جهد إضافي لاستدراج مواقف أخرى لدعم مسعاه وهي الفكرة التي جعلت من عبد الحميد مهري يلح على حكومات الدول العربية بإتخاذ التدابير الضرورية لإفشال الخطة الفرنسية بتجسيد النقاط التالية:

1- بحث القضية الجزائرية في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد يوم 29 مارس 1956 وإصدار بيان صريح باسم الدول الأعضاء بالجامعة، يتضمن شجب السياسة الفرنسية بالجزائر وتمسك الدول العربية بحق الجزائر في الحرية والاستقلال.

2- القيام بمساع منفصلة ومباشرة لدى الحكومة الفرنسية والحكومات التي ساندتها في سياستها في الجزائر لحملها على تغيير موقفها من القضية الجزائرية ودعوتها لإيجاد حل سلمي بها على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

3- الاستعداد من الآن لقيد القضية الجزائرية بجدول الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة والقيام بمساع لدى دول الكتلة الإفريقية والأسوية في هذا الموضوع[10].

ومزيدا من الشرح في المذكرة السابقة التوضيح للخطة المقترحة قدم المتحدث ذاته في المذكرة السابقة - وهو عبد

الحميد مهري - باعتباره رئيس مكتب الوفد بدمشق تشخيصا واقعيا للحالة التي آلت إليها الحرب الفرنسية الجزائرية مبررا ومحددا فيها الأهداف البعيدة للخطة الفرنسية في شمال إفريقيا التي كانت تهدف حسبه إلى عزل الجزائر عن قضيتي تونس والمغرب، بعد أن تجلت مظاهر تخلي الحكومة الفرنسية عنهما، للتفرغ الكلي للجزائر، لاحتوائها وتطويقها عسكريا، وتمييع النجاحات الدبلوماسية التي حققها الوفد الخارجي، بغرض فرض الحلول الجزئية الاستثنائية، حتى لا تجد صدى لدى الدول العربية وبقية الهيئات الإقليمية الموجودة في إفريقيا وآسيا. وفي ظرف أقل من أسبوع، أضاف محمد خيضر مذكرة في نفس الإتجاه، وجهها إلى جامعة الدول العربية، دعا فيها أعضاءها إلى ضرورة إعداد خطة دبلوماسية تدعمها دول كتلة الأفروآسوية بهيئة الأمم المتحدة، والنظر في الوقت نفسه إلى جملة من المطالب العاجلة في كيفية الالتفاف حولها لتحقيق أدنى حد منها، لا لغرض سوى لعرقلة تصورها القاضي بحل القضية الجزائرية (ق.ج) وتمييعه للحيلولة دون تركه التأثير على الرأي العام العربي. إلا إذا تم تجسيد المطالب التالية:

1- إصدار تصريحات قوية من جانب الحكومة العربية، واستنكار موقف الحكومة الفرنسية الذي يرمي إلى إبادة الشعب الجزائري.

2- استدعاء سفراء فرنسا في البلاد العربية، وإبلاغهم استياء الحكومات العربية لهذا الوضع واحتجاجها الشديد على تصرفات فرنسا المشينة في الجزائر.

3- السعي لدى سفراء الدول الغربية المشتركة في منظمة حلف الشمال الأطلسي، ولفت نظرها إلى عدم الانسياق مع فرنسا في هذا التيار الاستعماري الشنيع.

4- التشاور مع الدول الإفريقية والأسيوية الصديقة، لأجل الضغط على فرنسا، طبقا لقرارات مؤتمر باندونغ، فيما يتعلق بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

5- الاهتمام بالقضية الجزائرية اهتماما متزايدا وعمل الدعاية اللازمة لها بمختلف الوسائل عن طريق الصحف والإذاعات وكافة وسائل الدعاية الأخرى بحيث تصبح هذه القضية الشغل الشاغل للعرب جميعا.

6- الضغط على فرنسا بتهديد مصالحها في البلاد العربية ويترك لكل حكومة اختيار الوسائل التي تراها لتحقيق هذا الضغط سواء كان ذلك عن طريق العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية أو الثقافية أو بعدم استخدام موانيئها ومطاراتها.

7- لفت نظر المنظمات الدولية إلى هذه المخالفات الدولية من جانب فرنسا، لتهديدها الأمن الدولي في هذه المنطقة الهامة ومحاولتها إبادة شعب بأكمله إرضاء لنَهمها الاستعماري.

8- إعلان كل ما يتخذ من قرارات أو اتصالات لصالح القضية الجزائرية، حتى يشعر العالم باهتمام العرب بقضية الجزائر التي هي قضيتهم، وتكون حافزا قويا للشعب الجزائري في جهاده.

9- تقديم العون المادي الذي يمكن المجاهدين الجزائريين من الاستمرار في كفاحهم ضد دولة كبرى لديها جميع الإمكانيات[11].

بعد أن تلقى مسؤلو الجامعة العربية رسالتين سياسيتين، الأولى لعبد الحميد مهري والأخرى لمحمد خيضر، أقدم مجلس الجامعة على عجل مستجيبا لمقترحات الوفد الخارجي الجزائري التي تضمنتها الرسالتان، فعقد أول اجتماع طارئ في 29 مارس 1956 بالقاهرة، واتخذ بالإجماع قرارا قوميا واضحا، عبّر حينها عن إدراك وتفهم الجامعة لحاجة الثورة لموقفها باعتبارها ثقلا إقليميا مهما، لكونها تمثل تكتل الدول العربية، وقد تجلى ذلك في بندين أساسيين هما:

"لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال".

"وستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف، بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليه بدون أي مبرر"[12].

ودعما لموقف مجلس الجامعة صرح أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس وفد سوريا بهيئة الأمم المتحدة قائلا: "إن الوضع في الجزائر قضية دولية، والاضطرابات الراهنة ستتواصل وستزداد خطورة، إلا إذا راجعت فرنسا سياستها الرجعية وعالجت قضية الجزائر بصورة مطابقة لمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة"[13].

بينت جملة المواقف السالفة الذكر التي تبنتها (ج.ع)، مجتمعة مع التصريحات التي أدلى بها مسؤولوها باسم المنظمة على نجاح الوفد الخارجي في النفاذ إلى صلب دوائر القرار في الأنظمة العربية، و يدل على ذلك نجاحه في خطة التدويل التي نسجها ممكنا إياها من توفير أسباب ودعائم التنامي جعل دول الجامعة العربية تحتضنها، ومنح كل واحدة منها فرصة الاجتهاد حسب طاقتها في صياغة موقف يدفع بالجهد الجماعي الرسمي إلى التنامي، فالتأثير بدأً بالحضور في المؤتمرات الجهوية لمزيد من الدعم لمسعى الوفد الخارجي الذي ظل يهدف منذ تأسيسه راميا بكل ثقله إلى إخراج القضية الجزائرية من بعدها العربي إلى بعدها الدولي، في إطار لملمة الجهود الدولية المؤيدة والداعمة لتدويل القضية الجزائرية، لتكوين جبهة دولية من شأنها إحداث تصدعات داخل الموقف الغربي المؤيد للحكومة الفرنسية، ولهذا أخذت الجامعة العربية بعين الاعتبار حرص الوفد على مسعى

التدويل، فقامت لجنتها السياسية خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 12 أفريل 1956 بدراسة أفكار ومقترحات الوفد الخارجي الجزائري التي ضمنها في مراسلاته العديدة التي تمت مع ذات الهيئة، وقد أثمر النقاش إلى تبني مشروع قرار ينص على أربع توصيات، يتكفل مجلس الجامعة بتبليغها لمندوب الدول العربية وهيأة الأمم المتحدة بنيويورك وهي:

أ - عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن عن طريق خلق نشاط سياسي بين مندوبي الدول الأعضاء في الجامعة داخل مبنى هيئة الأمم المتحدة.

ب - المساعي الدبلوماسية لدى باندونغ ودول حلف شمال الأطلسي

ج - مساعدة الجزائر.

د - موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة فنية من مندوبي دول الأعضاء، تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة قبل نهاية الدورة الحالية[14].

أبرز المشروع، وضوح الرؤية العربية ووعيها القومي بالقضية الجزائرية، كما أظهر أيضا فشل الحكومة الفرنسية في مسعاها الرامي إلى اختراق الجدار العربي، وهو ما عبر عن عجز لم يكن

متوقعا بذلك الحجم، الأمر الذي جعلها تميل إلى مسلك تكثيف العمليات العسكرية وتوسيعها لتشمل كل المناطق العسكرية الجزائرية، متعذرة تحت قناع الحفاظ على أمنها الداخلي، والغرض من ذلك تعويض الفشل الدبلوماسي الذي منيت به دوليا، وهنا نسجل ملامح انكسار وفشل الجيش الفرنسي على أرض الواقع من خلال المدونة التي أنجزتها وزارة المجاهدين، في شكل كتاب كرونولوجي تحت عنوان "**معارك جيش التحرير**"، وقد أحصينا فيه من شهر جويلية إلى نوفمبر 1956 ست معارك ضارية اشتبك فيها جيش التحرير الوطني مع الجيش الفرنسي في كل من الولاية الأولى والثانية والخامسة.[15]

ومما لاشك فيه أن مجموعة الاشتباكات المشار إليها، ماهي سوى جزء من عجرفة وعدوانية الجيش الفرنسي التي ظل ينتهجها منذ انطلاق الثورة، بخلفية عدوانية للانتقام من الضربات التي تلقاها على يد جنود جيش التحرير، لأن ذلك هو المنطق الذي كانت تراه الحكومة الفرنسية مناسبا للرد على الإنتكاسات التي مني بها جيشها، وهي الطريقة الوحيدة التي كانت في مقدور هذا الأخير تبنيها كرفض لما وقع له من انهزامات بطريقته الخاصة، والذي زاد في الوضع تعقيدا وأخلط الأوراق في الجزائر إلى حد لا يطاق جعل الحكومة الفرنسية وجيشها أمام وضع كارثي: هو التدهور المتسارع الذي ألحق أضرارا رهيبة على مجمل القطاعات

الاقتصادية، فمثلا كان الميزان التجاري يشكو عجزا كبيرا يقدر بـ 148 مليارا سنة 1954 ليقفز إلى 500 مليار فرنك سنة 1957، وبشكل عام ومختصر بلغ تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول، بالنسبة لإمكانيات فرنسا، ففي عام 1956 شكلت هذه المصاريف بنسبة 32٪ من الميزانية العامة للدولة، كما بلغت المصاريف اليومية في منتصف 1957 ملياري فرنك وهو رقم أكدته المؤسسات المالية المختصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة[16].

لفتت هذه الحقائق انتباه محمد خيضر إلى ما قد يذهب إليه الجيش الفرنسي المعروف بسياسته الفاشية المعتمدة في معظم الحالات، على التقتيل الجماعي انتقاما من الجزائريين، ولهذا أبرق محمد خيضر برسالة إلى عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية موضحا له فيها عزم الحكومة الفرنسية عن تنفيذ أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية الفرنسية في حق 145 من الوطنيين في السجن المركزي بالعاصمة، إضافة أن الجيش الفرنسي منذ أمد طويل يعدم دون محاكمة ودون تمييز، كل من يقع بين يديه في ميادين القتال من المقاومين الوطنيين ومن السكان والمدنيين.[17]

وكشفت مجلة الأوبسرفاتور في عددها الصادر يوم 23 ماي 1957 أن الحكومة الفرنسية رصدت لمواصلة الحرب في الجزائر

ميزانية ضخمة قدرها: 700 مليون من الفرنكات حسب تقرير الخبراء الفرنسيين دون حساب ما تتلقاه من أسلحة من منظمة حلف الشمال الأطلسي.

ومن هذا كله كان لفرنسا الحافز الأقوى لتبرير خيار الحل العسكري على حساب الحل السياسي، لأنه المنطق الذي ألفت الحكومة الفرنسية الاحتكام إليه، لتعويض حالة الشعور باليأس المتولدة عن سلسلة الانهزامات الدبلوماسية والعسكرية في الداخل والخارج. والذي زاد في تعميق هذا التراجع هو اتخاذ الجامعة العربية مبدأ قرار يفضي على عجل إلى "طرح القضية الجزائرية في كل دوراتها العادية والاستثنائية، على أساس أنها قضية سياسية عربية عالقة تهم كل الحكومات العربية، نظرا لإفرازاتها السياسية والأمنية على منطقة الوطن العربي، ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" وأثناء اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية بدمشق ما بين 18 و 19 ماي 1956 بحضور بعض الدول الأسيوية والإفريقية، بهدف تنسيق العمل السياسي للوصول إلى تسجيلها في الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة، ورغم حجم المشاركة التي أظهرتها الوفود في اللقاء، إضافة إلى التطورات التي عرفتها الثورة داخليا وخارجيا، لم يتمكن هذا اللقاء من تسجيل طلب الوفد الخارجي في جدول أعمال المجلس [18] بسبب اختلاف الرؤى بين الوفود المشاركة حول الكيفية والوسائل التي يجب توفرها

واعتمادها في آن واحد لتسجيل القضية الجزائرية نهائيا في هيئة الأمم المتحدة.

رغم هذا التعثر الذي تعرضت له اللجنة السياسية للجامعة العربية، لم تستطع شل عزيمة الوفد الخارجي الجزائري، ولا عزيمة الوفود الإفريقية والأسوية، بل بقي أسلوب الضغط متواصلا حتى التسجيل النهائي العلني للقضية بهيئة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1956.[19]

عند قرب الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة، طرأت على الساحة العربية أحداثٌ سياسية وعسكرية أثرت على العمل الدبلوماسي الجزائري وعلى التضامن العربي مع القضية الجزائرية[20]. كما أثرت أيضا على مناقشات الدورة التي خصصتها للقضية الجزائرية، بسبب ظهور فرنسا ضاربة عرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية، لأن الموازين كانت لصالح القوى الكبرى، أما دول الجامعة فلم يكن لديها الوزن الذي يمكنها من الصمود أمام فرنسا وغيرها من الدول الكبرى، ومن ثم اكتفت بابراق إلى كل من ملك المغرب وحاكم تونس والأمين العام لهيئة الأم المتحدة لإتخاذ التدابير والمساعي لصون حياة أولئك المسؤولين وإطلاق سراحهم وإقرار الاتصال بالحكومة الفرنسية لنفس الغرض.[21]

ومن هنا يتراءى لنا أن نطرق موضوع تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية بالصيغة التي عرضنا بعض تفاصيلها

في هذه الدراسة، مع مراعاتنا لتموجات الجو الدولي الذي عرفته العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا المكانة التي كانت تحتلها فرنسا في النظام الدولي من خلال رؤيتها السياسية لمجمل تحركات الجامعة العربية، بحكم أنها تعتبر نفسها قوة استعمارية تقليدية وهي الحقيقة كل الحقيقة.

فقد مثلت هذه الخلفيات في حقيقة الأمر ضغوطا سياسية، صعبت مهمة الجامعة في إدارة مواقفها من القضية الجزائرية، وجعلتها تظهر بموقف متأخر بالنظر إلى تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية، لكن الشيء الملفت للنظر ونحن نتدرج في تتبع موقف الجامعة، اكتشفنا أن للوفد الخارجي دورا محوريا فيما بدا من تطور سياسي وعسكري ظهرت به الثورة في الفترة الممتدة من 1954 -1956 وهي التي أجبرت إدارة الجامعة إلى الاحتكام إلى منطق مراجعة الظرف وإلى إعادة قراءة تلك التطورات التي تحققت ميدانيا والتي عبّرت على أن هناك حركة نمو مناقضة للواقع وللأطروحات الفرنسية التي كانت تطلقها الصحافة الفرنسية من حين إلى آخر.

والذي زاد في استماتة الجامعة في موقفها المؤيد للقضية الجزائرية هو دخولها إلى صف كتلة الأفروأسوية التي أعلنت مساندتها العلنية لحق الشعب الجزائري في مؤتمر باندونغ 1955 وهو

الـذي حفّـز الجامعـة مـرة أخـرى إلى دفـع القضـية الجزائريـة إلى التمركز الجيد في الساحة الدولية.

ومهمـا يكـن فـإن الجامعـة العربيـة لعبـت دورا مهمـا ومميـزا علـى المسـتوى العربـي سـاهمت بـه في تـدويل المسـألة الجزائريـة في ظـروف كانـت فيهـا تركيبـة النظـام الـدولي غـير التركيبـة الـتي نعرفها الآن.

الهوامش:

(1) L'Algérie libre N° 96, 29 Janvier 1954.

(2) لمّح أحمد مصالي الحاج في رسالة المؤرخة في 20 أكتوبر 1954 التي وجهها إلى عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة العربية إلى أنه ما زال إلى غاية ذلك التاريخ الزعيم الوطني المدافع عن قضية الجزائر دون أن يعرض ما عرفه الحزب من هزات، وهذا في تقديره كان يرى فيها أزمات عربية لا تحتاج إلى تهويل، لأن الجزائر آنذاك كانت تحتاج من يثمر مجهودا نضاليا ذا بعد تحرري يطوي عمر الاستعمار لتخليص نهائيا الشعب الجزائري من مختلف معانات التي عان منها، ولهذا يشير في رسالته: "تشرفت في أكتوبر 1951 أثناء زيارتي لمصر برفع مذكرة للجامعة العربية شرحت فيها كل وجوه وجوانب المسألة الجزائرية، كما قدمت المعلومات الوافية عن قضيتنا للإدارات المختصة في الجامعة، ولكل الهيئات والشخصيات العربية والإسلامية الموجودة بالقاهرة، ولم يكن ذلك إلا مواصلة للعمل الذي بدأه مكتبنا منذ 1946. للمزيد من التفاصيل والتوضيحات أنظر رسالة أحمد مصالي الحاج إلى عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة الدول العربية بتاريخ 20 أكتوبر 1954، المنشورة في كتاب: بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، منشورات تالة، الجزائر، 2005، ص 26 -27، للمزيد من التفاصيل حول موقف مصالي الحاج من الثورة كوجهة نظر، أنظر رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 4، نصف سنوية، 2003 / 2004، ص 79 -90.

(3) تقرير الأمين العام للجامعة العربية، مارس 1956، للمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد رضوان شرف الدين، جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي، 1945 - 1962. أطروحة ماجستير، نوقشت عام 1983، ص 255.

(4) مركز الأرشيف الوطني (م. أ. و) رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ح.م.ج.ج) علبة (ع) 2. بعثها رئيس قسم العلاقات العامة بالإذاعة لنوابه عبد الكريم محمد إلى محمد خيضر بتاريخ 17 ديسمبر 1955.

(5) في خضم صراعات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كانت فرنسا تحتل جزءا من ذلك الصراع أملا في الحفاظ على مكانتها في

العلاقات الدولية، وكذا إيجاد من يدعم موقفها فيما يخص مسألة الجزائر ..... انطلاقا من وضع نفسها أمام من يتمكن من استدراجها من طرف أحد المعسكرين ونظرا لأهمية القوى الكبرى كفرنسا في تركيبة المعسكريين، راحت كل من (إ.س.) و (و.م.أ). تؤيد بطريقتها الخاصة سياسية الحكومة الفرنسية في الجزائر، ولم يختلف موقفها بتاتا من حكاية المسألة الجزائرية "أزمة فرنسية" داخلية طيلة فترة 1954 -1962 باستثناء موقف كيندي 1962، إنها حقيقة أكدتها الكثير من الأدبيات التاريخية ترجمت مما لا يدعو إلى أي شك بقاء استمرار موقف القوتين داعما لفرنسا رغم سلبية تصورها أداءً وتعبيرا كشفته جملة من المعطيات العسكرية حول الإمدادات التي قدمها الحلف الأطلسي لفرنسا برضا وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية إلا دليلا بينا على مشاركة القوى الكبرى في تطويق انتصارات الثورة الجزائرية، الأمر الذي يجعلنا لا نستغرب حجم التصاعد المذهل لحركة الإمدادات العسكرية في مجال الطيران. خاصة المقدمة من قيادة الحلف الأطلسي فيشير Pierre Messmer في مقدمة تصدرها كتاب فوجي ميشال أن "عدد الطائرات ارتفع من خمسين طائرة سنة 1954 إلى 647 طائرة حربية و 124 هيليكوبتر إلى غاية 1958" ويضيف صاحب الكتاب وهو جنرال في سلك الطيران الذي بدأ تكوينه في ذلك السلك منذ عام 1946 في مدرسة القوات الجوية متخرجا برتبة ضابط طيار قناص، وهي الدرجة العسكرية التي ظل يحملها طيلة مساره المهني..... قياسا بما قام به في سلاح الطيران ضد جيش التحرير، وعلى حد تعبيره فإنه أحصى أكثر من سبعة آلاف ساعة هي المدة التي استغرقتها طلاعاته الجوية قاصفا معاقل جيش التحرير في منطقة الاوراس، وعلى ذلك تقلد عدة مراتب عسكرية في وحدات الطيران العسكري منها قيادة المكتب الثاني بباتنة (الأوراس) ثم ضابط عمليات لدى هيئة الأركان فيما بين الجيوش، ثم قائد عام للقوات فيما بين الجيوش. للمزيد من التفاصيل أنظر: Forget Michel, Guerre froide et Guerre d'Algérie 1954-1964, Edition Economica, Paris, 2002, pp. 2-3.

(6) مركز الأرشيف الوطني ح.م.ج.ج، ع1، رسالة محمد خيضر وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 11 فيفري 1956.

(7) مركز الأرشيف الوطني رصيد ح.م.ج.ج، ع1، رسالة محمد خيضر إلى وزارة العدل الأمريكية 10 مارس 1956.

(8) مركز الأرشيف الوطني رصيد ح.م.ج.ج، ع1 ، رسالة محمد خيضر وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 7 مارس 1956.

(9) مركز الأرشيف الوطني رصيد ح.م.ج.ج، ع 123 ، رسالة رئيس مكتب الوفد الخارجي بدمشق إلى السيد عبد الحميد مهري على دول الجامعة العربية بشأن خطورة الوضع بالجزائر بتاريخ 22 مارس 1956.

(10) نفس المصدر، رسالة 22 مارس 1956.

(11) مركز الأرشيف الوطني رصيد ح.م.ج.ج، ع ، رسالة محمد خيضر إلى جامعة العربية 28 مارس 1956.

(12) نايت قاسم مولود قاسم، ردود الفصل الأولية داخليا وخارجيا على غرّه نوفمبر، ط 1، دار البعث قسنطينة، 1984، ص 194.

(13) نفسه، ص 198.

(14) نفسه، ص 198.

(15) المنظمة الوطنية للمجاهدين، معارك جيش التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة بدون سنة وطبع، ص 105 -121.

(16) قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، ص 276 -277.

(17) مركز الأرشيف الوطني، رصيد ح.م.ح.د.، رسالة محمد خيضر إلى عبد الخالق حسونة أمين العام للجامعة الدول العربية، 1956.

(18) المرجع السابق، الجامعة العربية وقضايا التحرير في المغرب العربي، 1956 - 1962، ص 262.

(19) نفسه، ص 260.

(20) اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956، وأحداث العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956.

(21) المرجع السابق، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ص 263.